

في يوم الصحة العالمي.. سوريا غير قادرة على مواجهة "كوفيد 19" بواقعها الصحي مركز توثيق الانتهاكات في سوريا | 7 نيسان / أبريل 2020

أنهكت العمليات العسكرية التي تقودها قوات الحكومة السورية والمستمرة منذ تسع سنوات كافة جوانب الحياة في سوريا، وكان لتلك العمليات أثراً فادحاً على القطاع الصحي في سوريا عموماً، وذلك عبر تحويل قوات الحكومة بعض المشافي والمراكز الطبية في سوريا إلى ثكنات عسكرية كما كان الحال في مشفى الرستن الوطني ومشفى جسر الشغور الوطني. قامت قوات الحكومة السورية وحليفاتها روسيا إلى جانب ذلك بقصف عشرات المشافي في المناطق الخارجة عن سيطرتهم.

في بيان صدر يوم الاثنين 03 شباط/ فبراير 2020 قالت منظمة الصحة العالمية: "إن مخاطر صحية تواجه مئات الآلاف من السوريين الذين أجبروا على الفرار بسبب تكثيف المعارك في شمال غرب سوريا"، مشيرة إلى أنه خلال شهر كانون الثاني/ يناير عُلقت 53 منشأة صحية خدماتها بسبب انعدام الأمن والتهديدات المتعلقة بالهجمات أو بسبب تحويل التجمعات السكنية إلى مناطق مهجورة بعد رحيل سكانها بحثاً عن الأمان من العنف والقصف اليومي.

أما في مناطق سيطرة الحكومة السورية تعد الخدمات الطبية ضعيفة ومسخّرة بشكل كبير لخدمة القوات العسكرية.

في ظل انتشار وباء "كوفيد 19" عالمياً ووصوله إلى سوريا، يجدر التنويه إلى أن سوريا تملك جهازين فقط من طراز PCR وهو الجهاز القادر على الكشف عن فيروس "سارس كوف 2" الذي يسبب مرض "كوفيد 19". أحدهما في محافظة إدلب تحت إدارة مختبر الطوارئ التابع للحكومة السورية المؤقتة (المعارضة)، والآخر في دمشق تحت إدارة الحكومة السورية. علماً أن الطرفين تنقصهما الكواشف المخبرية اللازمة لإجراء اختبار الكشف عن الفيروس، ولم يحصل إلا على أعداد قليلة لا تكفي سوى لفحص أعداد محدودة من الأشخاص.

يعرض مركز توثيق الانتهاكات في سوريا من خلال هذه الورقة واقع القطاع الصحي في سوريا عموماً تبعاً لمناطق السيطرة والنفوذ، والمقسمة على الشكل التالي:

- 1- مناطق سيطرة فصائل المعارضة السورية (أجزاء من محافظتي إدلب وحلب)
- 2- مناطق سيطرة "قوات سوريا الديمقراطية" (معظم مناطق محافظات الحسكة ودير الزور والرققة) حيث تقاسمها السيطرة بأجزاء بسيطة قوات الحكومة السورية.
- 3- مناطق سيطرة قوات الحكومة السورية، والتي تسيطر على معظم البلاد (محافظات حماة، حمص، دمشق، ريف دمشق، درعا، السويداء، اللاذقية، طرطوس)

1- مناطق سيطرة فصائل المعارضة السورية:

يعاني القطاع الصحي في مناطق سيطرة فصائل المعارضة السورية من أزمة كبيرة في تأمين المستلزمات الطبية والأدوية، وزاد الأمر سوءاً استهداف قوات الحكومة السورية بدعم من القوات الحربية الروسية لعشرات المشافي والمراكز الصحية وسيارات الإسعاف بشكل مباشر ومتعمد، ما أدى لتدميرها وخروجها عن الخدمة بشكل نهائي وإلى مقتل عدد من الكوادر الطبية والمسعفين، حيث تمكن مركز توثيق الانتهاكات في سوريا من توثيق استهداف (54) منشأة صحية في إدلب وريف حلب الغربي منذ شهر شباط 2019 حتى نهاية آذار 2020.

ويعتمد القطاع الطبي في شمال سوريا على الدعم المقدم من المنظمات الإنسانية، والذي يعد بمجمله ضمن الحد الأدنى من تأمين الأدوية والمعدات الطبية، كما شهدت السنوات الفائتة إغلاق العديد من المنشآت الطبية نتيجة توقف الدعم.

في ظل انتشار وباء "كوفيد 19" عالمياً، فإن المخاوف كبيرة من انتشاره في شمال سوريا الذي يضم نحو أربعة ملايين نسمة معظمهم من النازحين والمهجرين يعيشون في مخيمات مكتظة تفتقر لأدنى الخدمات الأساسية.

حذرت الفرق الطبية في شمال سوريا من أن وصول الفيروس إلى المحافظة قد يخلق كارثة إنسانية كبيرة، إذ أن المنطقة لا تحوي إلا على نحو 200 سرير مخصص للعناية المشددة وتملك أقل من 100 جهاز للتنفس الصناعي وفق ما أكدته مديرية صحة إدلب لمركز توثيق الانتهاكات، علماً أن توافر هذه الأدوات الأساسية يعد شرطاً لمعالجة المصابين بالفيروس.

يمثل شمال غرب سوريا واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية كما صرح بذلك الدكتور ريك برينان، من منظمة الصحة العالمية يوم 03 شباط/فبراير 2020: "يمثل شمال غرب سوريا إحدى أشد الأزمات الإنسانية على نطاق عالم، إن الوضع الحالي في شمال غرب سوريا يتسم بنقص في الحصول على الدواء وعدم كفاية النظافة وفوضى ونزوح كبير يهدد بتفشي الأمراض مثل الحصبة والأمراض المرتبطة بالإسهال وغيرها".¹

2- مناطق سيطرة "قوات سوريا الديمقراطية":

تواجه المناطق التي تسيطر عليها "قوات سوريا الديمقراطية" و"الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا" صعوبات كبيرة في القطاع الصحي خصوصاً بعد قرار إغلاق المعبر الوحيد الذي يصلها بإقليم كردستان العراق بسبب انتشار وباء "كوفيد 19"، ما أدى لتوقف دخول شحنات الأدوية والمواد الطبية للمشافي في مناطق سيطرتها، كما امتنعت الحكومة السورية عن تزويد المنطقة بالأدوية والمعدات الطبية، الأمر الذي أثر سلباً على قدرة الكوادر الطبية والمنشآت الصحية.

كما أن "الإدارة الذاتية" لا تملك ولم تستطع تأمين جهاز PCR لإجراء اختبارات للأشخاص المشتبه بحملهم للفيروس، لذلك تضرر إلى أخذ عينات من المشتبه بإصابتهم وإرسالها إلى مختبر الحكومة السورية في دمشق للحصول على النتائج. علماً أن الحكومة السورية لا تملك أصلاً إلا عدداً محدوداً من الكواشف المخبرية اللازمة لإجراء الاختبارات.

ينذر الوضع شرقي سوريا بمخاطر كبيرة قد تلحق بالسكان هناك والبالغ عددهم نحو مليوني نسمة، بسبب عدم وجود المعدات اللازمة للكشف عن الفيروس.

3- مناطق سيطرة الحكومة السورية:

سجلت المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية 16 حالة إصابة بفيروس "كوفيد 19" وقد توفي شخصان منهم، دون حصولهم على الرعاية الطبية اللازمة، حيث إن أحد المتوفين وهي سيدة كانت في مرحلة متقدمة من المرض ولم تنل الرعاية في المشافي إنما بقيت في منزلها إلى حين وفاتها.

كما نشر صحفيون في مناطق سيطرة الحكومة مقاطع مصورة تظهر سوء حال مراكز الحجر الصحي التي خصتها الحكومة السورية، وكيف أنها لم تأخذ بعين الاعتبار أية إجراءات جدية فيها للحفاظ على سلامة المشتبه بإصابتهم. وقد نشر الصحفيون في المقاطع المصورة كيف أن مركز الحجر الصحي في بلدة الدوير بريف دمشق يفتقد للصابون، ولم يتم توزيع الكمادات والكفوف للمحجور عليهم وسمحت باختلاطهم مع بعضهم ومع الزائرين من الخارج دون اتخاذ أي إجراءات سلامة.

تعاني المراكز الطبية والمشافي في مناطق سيطرة الحكومة السورية من صعوبات كبيرة وعدم الجاهزية وقلة النظافة فيها، وقد نشر نشطاء في تلك المناطق مقاطع مصورة تظهر تراكم القمامة في مداخل المشافي وعدم الحرص على النظافة.

كما حولت قوات الحكومة في فترات متعددة المشافي العامة في مناطق سيطرتها إلى مراكز لاستقبال القتلى والجرحى العسكريين ما أثر على قدرة تلك المشافي على استيعاب المواطنين.

وبناء على ما سبق يوصي مركز توثيق الانتهاكات في سوريا منظمة الصحة العالمية والمنظمات الإنسانية الدولية بأخذ دور أكثر جدية حول سوريا وتأمين أجهزة كافية للكشف عن الفيروس مع الكشف المخبرية اللازمة ووضع خطة عاجلة وطارئة للتعامل مع الوضع الصحي المتدهور في سوريا، ومراقبة عمل القطاع الصحي في عموم المناطق.

يدعو مركز توثيق الانتهاكات جميع الأطراف الفاعلة إلى وقف جميع العمليات العدائية في شمال غرب سوريا لتعزيز جميع الجهود الرامية إلى التصدي لجائحة "كوفيد 19"، كما يتعين على جميع أطراف النزاع التوقف الفوري عن استهداف المدنيين والمنشآت المدنية. ينبغي على جميع أطراف النزاع تحديد المدنيين والبنى التحتية المدنية وتسهيل الأنشطة الإنسانية دون عائق.

يطالب مركز توثيق الانتهاكات جميع الأطراف السماح للجهات الفاعلة الإنسانية والفرق الطبية الوصول دون عوائق إلى المخيمات ومراكز الإيواء الأخرى، خاصة أولئك الذين يعيشون في مخيمات مكتظة ومواقع غير رسمية، للوقوف على الظروف التي يعيش فيها النازحون وتقييم احتياجاتهم والسماح للمساعدات الإنسانية، بما في ذلك الدعم والإمدادات الطبية، بالوصول إلى هؤلاء الأشخاص.

